

الأحكام الإجرائية للائحة الجوابية والرد عليها أمام القضاء الإداري الأردني

دراسة تحليلية مقارنة

إعداد الطالبة

جمانة محمد خميس محسن

إشراف الدكتور

محمد حسين المجالي

الملخص

تاريخ المناقشة 2022-5-29

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم اللائحة الجوابية والجواب والغاية التشريعية من إقرارها ودراسة الإطار القانوني لها وبيان صحتها من حيث الشكل والميعاد وكذلك بيان الجزاء المترتب على عدم تقديم اللائحة الجوابية ضمن الميعاد القانوني.

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي في تناول بعض المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي لغاية تحليل النصوص القانونية النازمة لتبادل اللوائح كما استخدمت المنهج المقارن لمقارنة النصوص القانونية، وعرض بعض الأحكام القضائية والفقهية في موضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: يطلب قانون القضاء الإداري لرفع الدعوى شكلية معينة ترفع بها، تجسدت باشتراط الكتابة بالإضافة إلى ضرورة النص

على بيانات معينة وإبرازها من خلال اللائحة المقدمة. ووجوب تقديم اللائحة الجوابية من قبل المدعى عليه والرد عليها من قبل المدعي في الموعد الذي حدده له المشرع لتجنب الجزاءات الإجرائية المترتبة على عدم تقديمها. وأوصت الباحثة المشرع الأردني بالعدل والمساواة في الجزاءات المفروضة على تخلف المدعى عليه عن تقديم اللائحة الجوابية وإيجاد بيئة للمساواة في ذلك مع المدعي، وكذلك أوصت الدراسة بأن يسير المشرع الإداري على خطى المشرع المدني بخصوص الجانب التخيري في تقديم اللائحة الجوابية وأن يصبح تقديم اللائحة الجوابية أمام القضاء الإداري وجوباً.

الكلمات المفتاحية: اللائحة الجوابية، الجزاءات الإجرائية، القضاء الإداري.